الباب الرابع

أفريقيا والصراع الدولى حولها

ويتضمن الموضوعات التالية:-

- **أفريقيا مسرح تنافس**
- **النفوذ الفرنسي في أفريقيا**
- **التكالب الاستعماري علي أفريقيا**
- **النفوذ الصيني**
- **التغلغل الإسرائيلي**
- **النفوذ الإيراني**
- **النفوذ الأمريكي**
- **الهيمنة الأمريكية على أفريقيا**
- **توجهات الهيمنة الأمريكية الأحادية**
- **الرؤى الأمريكية لأفريقيا**
- **أفريقيا وصراع المصالح الدولية**
- **التنافس الفرنسي الأمريكى**
- **الصراع الفرنسى الأمريكى على أفريقيا**
- **الطوارق بين أمريكا وفرنسا**

obeikandl.com

obeikandl.com

أفريقيا مسرح تنافس

أفريقيا، حضور إسرائيلي ووجود إيراني وتنافس أمريكي صيني فرنسي،وحضور هندي روسي، باتت آثار وجوده تنعكس على أمن المنطقة ويشكل هاجساً أمنياً لها، في ظل نظام سياسي عربي مهلهل تحاول أعمدة التوازن فيه إحياءه من جديد، لكن ذلك يحتاج إلى وقت واستراتيجيات.

لقد شكلت أفريقية على الدوام محط صراع محموم بين القوى الدولية العظمى، ومسرحاً لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة، فمنذ قرون عديدة وهى تتعرض لمختلف أنواع الاستعباد والاستغلال والنهب، على الرغم من أفول نجم قوى الاحتلال التقليدية وبروز قوى صاعدة جديدة تتحدث، نظرياً على الأقل، عن الحريات وحقوق الإنسان ومحاربة العبودية والاتجار بالبشر وسواها.

وبدأ نمط جديد من الصراع على أفريقيا، حيث دخلت الصين حلبته بقوة، إلى جانب الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، فضلاً عن القوى الأوروبية التقليدية، إضافة إلى إيران، بوصفها قوة صاعدة إقليمياً، الأمر الذي يشي بدخول هذه القارة مرحلة جديدة، تتحول فيها إلى نقطة جذب ومسرح عمليات وساحة صراع على النفوذ والنفط والثروات بين القوى الدولية والقوى الإقليمية الساعية إلى الاستحواذ على القسم

obeikandl.com

الأعظم من الموارد والثروات الأفريقية، بذهبها وماسها ونفطها وموقعها الجغرافي، فيما يضرب الجوع،والفقر، والمرض قطاعات واسعة من شعوبها.

النفوذ الفرنسي في أفريقيا

القارة الأفريقية مليئة بالمشاكل المعقدة الناجمة عن مرحلة الاحتلال والحرب الباردة وصراع الأقطاب الدولية على النفوذ والهيمنة مما زاد من حدة المشاكل القائمة في الأصل وعلى رأسها الفقر والمجاعة والجهل وإنتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة وتقهقر معدلات التنمية والتضخم السكاني والصراعات العرقية والحروب الأهلية مما جعل القارة السوداء غير قادرة على اقتحام عصر العولمة والحداثة والتقنيات المعاصرة ووسائل الاتصال الحديثة الخ فهي غير مسلحة أو مؤهلة بما فيه الكفاية لمواجهة تحديات العصر .

ولاشك أن الأوضاع الداخلية السائدة في أفريقيا والفوضى السياسية وعدم الاستقرار الأمني ينعكس سلباً على أمن العالم حسب اعتقاد الدوائر الغربية مما يجعلها تبرر تحرك أوروبا وأمريكا لإحتواء هذه المشاكل في جو من الصراع والتنافس أكثر مما هو جو من الوفاق والتنسيق والتعاون ، ذلك لأن أفريقيا لايشملها نظام للأمن الجماعي، ولا حلف عسكري إقليمي، لذا لايمكنها مواجهة هذا الكم الهائل من المشاكل

الاقتصادية والأمنية والصراعات العرقية وحدها، خاصة وأن الغرب مسؤول عما آلت إليه أوضاع أفريقيا بسبب الآثار الموروثة من عهود الاحتلال، والاستغلال الغربي لثروات أفريقيا ونهبها والولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تتحرك بمعزل عن أوروبا وتسعى جاهدة لوراثة وشغل النفوذ الفرنسي السابق والمنحسر تدريجياً عن هذه القارة خاصة في دول جنوب الصحراء، بينما تسعى أوروبا وتخطط للاستفادة بأقصى ما تستطيع من مشاكل القارة دون محاولة إيجاد حلول عملية مفيدة وبدت ملامح التنافس، إن لم نقل الصراع، واضحة جلية منذ عام ١٩٩٩ بجولة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الأفريقية التي انبثقت عنها فكرة إنشاء قوة تدخل سريع أمريكية لدول الجنوب رافقها تقليص للوعود الاقتصادية المعطاة لأفريقيا، ورداً على الجولة الرئاسية الأميركية تم تنظيم المؤتمر الأوروبي ـ الأفريقي في أبريل سنة ٢٠٠٠ في القاهرة لكن المؤتمر لم يتوصل إلى قرار إسقاط أو إلغاء الديون الثقيلة على كاهل القارة الفقيرة التي تجاوزت الـ ٣٠٠ مليار دولار وما يترتب عليها من فوائد باهظة ولم تلق المبادرة الفرنسية البريطانية الأمريكية بتشكيل قوات لحفظ السلام في أفريقيا تأييداً مشجعاً وحماساً بل جوبهت بشروط تقييدية من قبيل: ماهي الضمانات في استمرار هذه القوة وماهي نوعية المساندة التي ستقدمها وتحتاجها ومن الذي سيقدمها، وماهي طبيعة العمليات التي ستوكل إليها ومن الذي سيمولها

ومن سيشترك في تشكيلها وما هي أهدافها على المدى الفوري والبعيد وغيره من المعايير والشروط والتحفظات التي أجهضت المبادرة .

واشترطت الدول الأفريقية دوراً قوياً لمجلس الأمن والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية مما حدا بأطراف المبادرة إلى العزوف عنها وغض البصر، لأنها كانت تنوي من وراء تحركاتها ومخططاتها استعادة مستعمراتها السابقة ووضعها تحت حمايتها بحجة التعاون العسكري والدفاع المشترك الذي سيكون في نهاية المطاف لصالح الجانب الغربي واستفحلت الأزمة الاقتصادية في القارة في الربع الأخير من القرن المنصرم وصارت أغلبية الدول الأفريقية تعاني من الجفاف وانتشار الأمراض المتوطنة والتصحر وتدهور المحاصيل الزراعية مما أدى إلى ازدياد تدهور دخل الفرد والدخل القومي وإنهيار القدرة الشرائية للأفراد وتفاقم التدهور البيئي وفوق ذلك تبعات أزمة الديون الحادة حيث بلغت الديون الخارجية أكثر من ٦٠٠ بليون دولار في نهاية سنة ١٩٩٨ مما يمثل نسبة ٤٤ % من إجمالي الناتج القومي، وحوالي ٢٢٧ % من حصيلة الصادرات الأفريقية للخارج وقد شلت خدمة الدين كافة برامج التنمية في القارة .

والحقيقة أن النفوذ الفرنسي في القارة الأفريقية كان في الماضي قوياً ومؤثراً لكنه مُني بهزائم متتالية وتفاقمت النفقات العسكرية التي تثقل كاهل الميزانية الفرنسية في الداخل والخارج ،خاصة وأنه كان على

فرنسا ترشيد اقتصادها ونفقاتها للدخول في نظام العملة الأوروبية الموحدة وحاولت فرنسا طمأنة الدول الأفريقية المرتبطة بها بالرغم من تقهقرها وتراجع نفوذها أنها ستفي بكافة التزاماتها الدفاعية نحوهم وقد قام وزير الدفاع الفرنسي السابق بجولة على عدد من الدول الأفريقية في شهر يوليو وأعلن أثناء جولته أن القوات الفرنسية المتبقية في أفريقيا لن تتدخل في النزاعات القائمة بين مختلف القوى والأطراف الأفريقية في أي بلد كان وأنه سيعاد النظر في خريطة تواجد وتوزع هذه القوات ومواقعها .

أما رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان فقد صرّح بأن السياسة الفرنسية الجديدة تجاه أفريقيا تهدف، بالاتفاق مع جميع رؤساء الدول الأفريقية، إلى أخذ الاهتمامات الأمنية للدول الأفريقية في الأعتبار بشكل أفضل، وشدد على رغبة فرنسا في إنشاء قوة من الدول الأفريقية لحفظ السلام لكي يتاح لها أن تملك زمام الأمور بنفسها وبالرغم من ذلك تسعى باريس لإعادة توزيع قواتها في أفريقيا وفقاً لاستراتيجية أمنية جديدة، بعد أن كانت تتمركز في قواعد محددة موزعة في أفريقيا الوسطى، والجابون، وتشاد، وساحل العاج، وجيبوتي، والسنغال وقامت وزارة الدفاع الفرنسية بالفعل بإغلاق قاعدة بوار في جمهورية أفريقيا الوسطى مقابل تقوية وتعزيز مواقع لها في الجابون وتشاد لأسباب استراتيجية ولايمكن مقارنة نفوذ باريس اليوم بما كان عليه في الماضي في الدول

الأفريقية فهو ليس فقط ضعيف، بل يمكن القول أيضاً أنه غير فعّال،بالرغم من التواجد العسكري وتقديم المساعدات المادية والاقتصادية والعسكرية إلى الدول الأفريقية الشريكة .

فلم تستوعب باريس جيداً التحولات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وإنتهاء مرحلة التنافس القطبي مما كان يترك لها مجالاً للمناورة في إطار التنافس على مناطق النفوذ بين الكتلتين الشرقية والغربية ولكن بعد حرب الخليج ظهرت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الدولية العظمى في العالم وباقي حلفائها يدور في فلكها مما أصابها بالغرور والانفلات والتهور فقررت مراجعة الكثير من تحالفاتها وعلاقاتها الدولية وإعادة صياغتها وفق مصالحها الخاصة فقط وبالتالي فقد ارتكبت فرنسا العديد من الأخطاء في تعاملها مع الأزمات والملفات الأفريقية مما قاد إلى خسارة مصداقيتها ومكانتها السابقة لدى العديد من الزعماء والشعوب الأفارقة وقد تخبطت سياستها في تلك المنطقة وتورطت في أسوء الحروب دموية خاصة تلك التي حدثت في منطقة البحيرات الكبرى فقدمت باريس الدعم لقبائل الهوتو في رواندا سنة ١٩٩٤ ابان حكم الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران رغم أنها تعرف أن تلك القبائل كانت تقوم بمجازر ضد قبائل التوتسي ذلك عقب إسقاط طائرة الرئيس الرواندي جوفينال هابياريمانا الذي ينتمي إلى قبيلة الهوتو وكانت نتيجة هذا التدخل الأخرق وقوع مئات الآلاف من الضحايا وقد

دفعت فرنسا ثمناً باهظاً وحُمِّلتْ مسؤولية ما حدث خاصة بعد استيلاء الجبهة الرواندية على الحكم وبدء عمليات مطاردة وانتقام واسعة ضد الهوتو ومحاكمة المسؤولين منهم عن المجازر التي ارتكبوها ضد التوتسي وهروب مئات الآلاف إلى زائير ليواجهوا الموت هناك أيضاً على أيدي مسلحي التوتسو الذي شاركوا في عملية إطاحة بنظام موبوتو الذي تدعمه فرنسا وحصلوا على دعم وتعاون مع حكومة بوروندي التي تحكمها قبيلة التوتسي أيضاً والتي تتمتع بالدعم الأمريكي فلم تتمكن فرنسا من توفير الحماية لحوالي مليون لاجيء رواندي مشردين في الغابات الزائيرية حتى تعرضوا للموت ولأنواع العذاب الشديد وهذه مسؤولية إنسانية تقع على عاتق فرنسا، ولم تنجح في حماية نظام موبوتو من السقوط بقيادة المعارض لوران ديزيريه كابيلا الذي يحظى هو الآخر بدعم الولايات المتحدة الأمريكية .

فأمريكا ماطلت وناورت لتمنع فرنسا من تشكيل قوة سلام دولية لاتكون فيها لأمريكا اليد الطولى وكذلك ممانعة الحكومة الرواندية الجادة والانقلابيون الزائيريون لقناعتهم بأن فرنسا تهدف من وراء مساعيها إلى إعادة الاعتبار للهوتو المؤيدين للنظام الرواندي السابق الموالي لفرنسا وأخطأت فرنسا مرة أخرى عندما حاولت مستميتة إنقاذ نظام موبوتو بمده بالمال والسلاح والمرتزقة الذين وقفوا إلى جانب جيش موبوتو، الذي كان تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص منه

خلسة ووضع كابيلاً حليفها الجديد مكانه وهكذا ظلت أمريكا أهم مؤيد وداعم ومساند لحركة تمرد زائير بحجة تطويق النفوذ الشيوعي في أفريقيا واحتوائه .

ولم تخف الولايات المتحدة علاقاتها مع كابيلا ولقاءات المسؤولين الأمريكيين به عدة مرات واعلنت واشنطن ان موبوتو أصبح في عداد المنتهين ومن رجال الماضي حتى قبل سقوطه وأيدت ضرورة تخليه عن السلطة بعد أن ابتعدت عنه منذ سنوات وتركته عالة على فرنسا، حيث صرح نيكولا بيرنز بهذا الصدد لقد انتهت صداقتنا مع موبوتو بانتهاء الحرب الباردة فلم تعد لنا حاجة به وهكذا بقدر ما كانت فرنسا تتراجع بخطوات سريعة في شأن القضايا التي كانت تتبناها وتدافع عنها كانت أمريكا تتقدم بخطوات أسرع لتربح مواقع جديدة في القارة السوداء .

والمواجهة الفرنسية ـ الأمريكية في أفريقيا مستمرة ولم تنته بإنتهاء ملف زائير بخسارة فرنسا وفوز أمريكا فقد انتصرت واشنطن على باريس في جولة أخرى تتعلق بمحاولة فرنسا التجديد للأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء خدماته كما سبق لوزير الخارجية الأسبق وارن كريستوفر إبان جولته الأفريقية عام ١٩٩٥ أن رفع التحدي علناً في وجه الدبلوماسية الفرنسية ذات الحضور القوي في أفريقيا آنذاك وكان كريستوفر عازماً على فتح باب المواجهة السافرة مع النفوذ الفرنسي

في أفريقيا وقال لقد انتهى الزمن الذي كانت بعض الدول تقرر تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ وأضاف أن أفريقيا بحاجة إلى دعم كل أصدقائها وليس إلى رعاية من قبل البعض ثم أختتم تصريحه بالقول إن زيارتي عززت ثقتي واقتناعي بأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على وجودها ونشاطها في هذه القارة وقد عملت أمريكا بالفعل على زيادة وتيرة التبادلات التجارية وزيادة نسبة الاستثمارات في جنوب القارة وفي مناطق جنوب الصحراء .

وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها عازمة على التخلص من القيود التي كانت تحد من حريتها في أفريقيا أثناء الحرب الباردة وعززت تحالفها مع جوناس سافيمبي زعيم الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا الذي كان يقود المعارضة المسلحة بدعم أمريكي مباشر ضد النظام الموالي للاتحاد السوفيتي سابقاً وتقوم الولايات المتحدة بتقديم الدعم لدول أفريقية أخرى مثل أوغندا وبوروندي ورواندا وأثيوبيا في إطار علاقات ثنائية يجري تطويرها بهدوء .

سعت إدارة كلينتون السابقة وبعدها إدارة جورج بوش الابن إلى تقوية النفوذ الأمريكي في أفريقيا حتى لو كان ذلك على حساب النفوذ الفرنسي التقليدي في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية بعد أن رسخت الهيمنة الأمريكية على شؤون الكوكب وقيادة النظام العالمي وقد سبق لواشنطن أن أنشأت صندوق دعم لأفريقيا بقيمة ٣٥٠

مليون دولار لمساعدتها في تنفيذ مشاريع البنى التحتية للقطاع الخاص وتشجيع الاقتصاد الحر وتفكيك منظمة الاقتصاد المخطط والمركزي وإنهاء ما يسمى بالقطاع العام لكي يسهل على مؤسساتها الخاصة التغلغل في النسيج الاقتصادي الأفريقي وقد أعلنت مؤسسة الاستثمار الأمريكية الخاصة عبر البحار أنها ستستثمر ٤١ مليون دولار في خمسة مشاريع في أنجولا وليسوتو وناميبيا وجنوب أفريقيا وأنشأت صندوق البنية التحتية لأفريقيا لتقديم المساعدات والمعونات في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والمياه والتجهيزات الصحية لتوفير ٧ آلاف فرصة عمل إضافية بتكلفة ٣٥٠ مليون دولار.

وتركز الولايات المتحدة الأمريكية على التذكير بفشل التجارب السابقة خلال العقود الثلاثة الماضية التي تلت سنوات الاستقلال في القارة السوداء وعلى فشل نماذج التنمية الاقتصادية الاشتراكية الشخصية التي طبقها نيريري في تنزانيا وكوندا في زامبيا، وفشل التجربة الماركسية اللينينة التي طبقت بشكل مأساوي في أنجولا وأثيوبيا، وأخيراً فشل نمط حكومة الحزب الواحد الشمولي في زائير وكينيا وتعتبر الإدارة الأمريكية ان فشل تلك التجارب يعطي دفقاً قوياً للإصلاحات السياسية في أفريقيا منذ بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين وحثت الدول الأفريقية على انتهاج التعدد والاقتصاد الحر والعرض والطلب للاستجابة لمتطلبات العولمة لكن التجارب مازالت في

بدايتها وتحتاج لجهد طويل .

ودعم الكونجرس الأمريكي خطوات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه السياسية الأفريقية لأمريكا ووافق مجلس النواب على القانون التجاري المسمى النمو والفرص في أفريقيا ،الذي يعتمد مبدأ الشراكة بدلاً من المساعدة وعلى إزالة الحواجز الجمركية عن صادرات ٤٨ دولة أفريقية وفتح القارة بالمقابل للاستثمارات الأميركية حيث تشكل أفريقيا سوقاً قوامها ٧٠٠ مليون مستهلك لايصلهم سوى ٧ بالمائة من صادرات الولايات المتحدة الأميركية التي لا تتعدى حصة أفريقيا من استيرادها واحد بالمائة وقد تضاعفت المساعدات خاصة الأميركية التي تقدم لأفريقيا خاصة في عهد بيل كلينتون حيث بلغت المساعدات الإنسانية ٦٠٠ مليون دولار والمساعدات الاقتصادية ١٤٠٠ مليون دولار وقد تغيرت طبيعة المساعدات الأميركية لأفريقيا، فبعد أن كانت في السابق لتمويل النشاطات المناهضة للشيوعية، أصبحت في الوقت الحاضر تتمل في إزالة الحواجز من جانب الدول الأفريقية وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد والإصلاح الإداري والاقتصادي لتقبل الاستثمارات الأجنبية وضمان مصالح الشركات المتعددة الجنسيات مع استمرار المعونات وتنمية الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية غير التقليدية لمساعدة أفريقيا على ولوج العصر التكنولوجي عل حد الإدعاءات الأمريكية فالولايات المتحدة لاتقدم مساعدة لوجه الله

التكالب الاستعماري علي أفريقيا:

كان مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ نقطة البداية للسباق المسعور الذي عرف باسم التكالب علي أفريقيا من قبل قوي الاحتلال الأوروبي، وبينما تم احتلال البلاد العربية في خلال فترة طويلة من الزمن، نجد أن التقسيم والاحتلال الفعلي لأفريقيا قد تم خلال عقد واحد فقط، وذلك أيضاً عكس ما حدث في آسيا التي امتد الاحتلال فيها في قطاع محدد وبعد فترة طويلة من الوقت وبذلك تتميز أفريقيا بأن أغلبها قد وقع تحت سيطرة الاحتلال في فترة وجيزة، ولم تكن بها دولة مستقلة شكلياً سوي ليبيريا وذلك بجانب أثيوبيا .

النفوذ الصيني

ان نفوذ الصين آخذ في الانتشار بسرعة في أفريقيا وعلى الرغم من أن الاهتمام الصيني بأفريقيا ليس بالأمر الجديد، ويرجع إلى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، لكنه أخذ مناحي جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة،وتحوّلت الصين إلى قوة اقتصادية عظمى، حيث تطورت الاهتمامات الصينية من عقائدية في الماضي إلى براجماتية في الحاضر، عنوانها التجارة والاستثمار والطاقة.

ولا شك في أن تزايد نشاط الصين، هدفه توسيع نفوذها في القارة من أجل تأمين إمداداتها من الموارد الطبيعية، ومن أجل مواجهة النفوذ

السياسي والاقتصادي الغربي، وتوسيع نفوذها على الصعيد العالمي في الوقت نفسه وتجاوزت الصين مرحلة الدخول البطيء إلى بلدان القارة ونشر النفوذ بهدوء، إلى مرحلة بناء العلاقات الاستراتيجية مع دول عديدة، مستندة إلى قوتها وقدرتها الاقتصادية المتسارعة،الأمر الذي سيفضي بالضرورة إلى إعادة تشكيل التوازن الدولي، بما يقلّص حجم المناطق الخاضعة للنفوذ الغربي لمصلحة الصين وتمكنت الصين في ظرف سنوات معدودة من أن تصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من دول أفريقيا، ويمثل عشرة أضعاف حجم المبادلات التجارية قبل ثماني سنوات خلت بين الصين وأفريقيا، ويعبر عن نجاح التوجه الصيني نحو القارة، لكنه أثار حفيظة الولايات المتحدة والدول الأوروبية وإسرائيل،التي راحت تتهم الصين بمساعدة الأنظمة الدكتاتورية القمعية في أفريقيا وتحريضها،إضافة إلى عرض نموذج التنمية الصيني الفريد، بوصفه مثالاً، يجدر أن يحاكيه الآخرون.

ونظراً لتنامي قوة الاقتصاد الصيني طوال العقدين الماضيين، فإنه بات يتطلب موارد هائلة، خاصة الطاقة، حيث دفع الطلب المحلي الصيني إلى البحث عن مصادر خارجية مستقرة للمحروقات الهيدروكربونية ، وأضحت الصين عام ٢٠٠٤ ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة وتشير التقديرات إلى أن ٢٥ في المائة

من واردات الصين الإجمالية من النفط يأتي حالياً من أفريقيا، ما حدا بالصين إلى أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الأفارقة لها، وذلك عبر الاستثمار، والزيارات التي يقوم بها كبار المسؤولين،والالتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان.

التغلغل الإسرائيلي

بدأ التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا منذ عدة عقود خلت، واتخذ مداخل عديدة، سياسية واقتصادية وثقافية،على مدى عدة عقود، في إطار استراتيجية تهدف إلى تطويق البلدان العربية،خصوصاً مصر والسودان ، وإبعاد الأفارقة عن الصراع الدائر مع الفلسطينيين والبلدان العربية، بل تسعى إلى إثارة مخاوف الدول الأفريقية من المدّ الإسلامي والحركات السياسية الإسلامية، حيث تولي أهمية خاصة للقرن الأفريقي.

وتستند إسرائيل في تغلغلها الأفريقي إلى شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة،وإلى مساعدتها على ذلك، حيث أسهم الضغط الأمريكي على نيجيريا في فتح أبواب الاقتصاد النيجيري أمام الشركات الإسرائيلية، إضافة إلى أن علاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة أمنت لها درجة كبيرة من حرية الحركة في علاقاتها مع الدول الأفريقية، حيث باتت تقيم علاقات دبلوماسية مع ٤٦ دولة أفريقية من مجموع دول

القارة البالغ عددها ٥٣، منها ١١ دولة بدرجة سفير ولها سفارة في كل منها وتحاول إسرائيل استغلال ما تعانيه أغلبية بلدان القارة من مجاعة وفقر وتخلف، كي تقدم نفسها دولة صديقة، لها صفات خاصة، مكنتها من الخلاص من الاضطهاد وتحقيق التنمية، وبوصفها نموذجاً يصلح للاحتذاء به من طرف الدول الأفريقية التي تعاني الاضطهاد والاستعباد، لكنها، في حقيقة الأمر، تسعى إلى الخروج من عزلتها، والحصول على الشرعية الدولية، من خلال إقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية.

وتنطلق إسرائيل في تحركاتها إلى ما يشكله البحر الأحمر من أهمية كبيرة بالنسبة لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، نظراً لاعتمادها عليه في تجارتها مع دول أفريقيا إضافة إلى سعيها إلى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الإسرائيلية،والتمكن من الحصول على المواد الأولية، والحصول كذلك على امتيازات للتنقيب عن البترول في أفريقيا، والسيطرة على صناعة الاستخراج في أفريقيا، حيث تولي اهتماماً خاصاً لاستغلال الثروات الطبيعية، مثل اليورانيوم في النيجر، والماس في كلٍّ من الكونغو وسيراليون وغانا وسواها وباتت تتحكم في الماس الأفريقي، وتحولت إلى اسم عالمي في تجارة الماس، ووصل مجموع الصادرات منه عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ١٣ مليار دولار.

والخطير في علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقية نشاطات جهاز الاستخبارات الإسرائيلي الموساد، الذي يقوم بتهريب الأسلحة والمتفجرات إلى داخل السودان والصومال واليمن لاستخدامها من قبل جهات معينة واعتماداً على معلومات رصد بالأقمار الصناعية ووسائل أخرى،أبلغت روسيا أخيرا دولاً، منها: السودان مصر اليمن، والسعودية،أن سفينة تحمل أسلحة إسرائيلية أنزلت شحناتها قرب سواحل تلك الدول، وأن سفناً صغيرة وقوارب سريعة أوصلت تلك الشحنات إلى الساحل.

النفوذ الإيراني

تعتبر العلاقات الإيرانية الأفريقية علاقات قديمة لكنها مرت بعدة مراحل،ففي زمن الشاه كانت تلك العلاقات تسخّر لخدمة المصالح السياسية الأمريكية، وبعد ثورة الخميني أصبحت تهدف لنشر فكر الثورة، ومقاومة أمريكا، ولكنها كانت علاقات فاترة بسبب انشغال إيران بالحرب مع العراق، والتركيز على بُعد تصدير الثورة، ولكن مع مطلع التسعينيات عادت إيران تحت قيادة رافسنجاني للاهتمام بأفريقيا، حيث أصبح هيكل وزارة الخارجية الإيرانية يضم لجنة لأفريقيا، ثم تطور إلى إيجاد منصب نائب وزير خارجية لشؤون أفريقيا، وجاءت زيارة الرئيس خاتمي في ٢٠٠٥ لسبع دول أفريقية كثمرة لهذا الاهتمام، ثم تأسست

منظمة تطوير التجارة مع الدول العربية والأفريقية، التي عقدت في ٢٠٠٧ مؤتمراً للتعاون المشترك، وفي ٢٠٠٩ أقامت ندوة تعاون إيران- أفريقيا التي بلورت خطة لـ ٤٨مشروعاً مشتركاً، وتعددت زيارات الرئيس نجاد لأفريقيا لتمتين العلاقات وترسيخها بين إيران والدول الأفريقية وهذا يعد خطراً على العالم العربى والاسلامى ومن مخاطر النفوذ الإيراني في أفريقيا على العالم العربي والإسلامي:

١- اختراق نظم الأمن الإقليمية بالقرن الأفريقي، حيث تتنافس إسرائيل وإيران على إيجاد موطئ قدم لها حتى تكسر حالة اعتبار البحر الأحمر بحيرة عربية،وبدلاً من أن تكون الدول العربية محاصِرة لإسرائيل وإيران في حالة نشوب حرب، يصبح العالم العربي محاصَراً من قبل إسرائيل وإيران من خلال التحكم فى الممرات المائية (مضيق هرمز، مضيق باب المندب)، فضلاً عن الأطماع الغربية في السيطرة على هذه الممرات لسهولة الوصول لمناطق الصراع في الشرق الأوسط.

٢- إشعال وتفجير الخلاف بين دول المنبع والمصب لحوض النيل، وقد كانت إسرائيل سباقة لإقامة علاقات استراتيجية مع دول المنبع (أثيوبيا، وإرتيريا، وكينيا، والكونغو) وذلك للضغط على مصر والسودان، وتهديد الأمن المائي لهما، إلا أن إيران لحقت بإسرائيل للحصول على حصة من

أوراق الضغط على مصر تحديداً في المستقبل بخصوص هذا الملف، وللمقايضة بها في ملفات أخرى من خلال نفوذها في تلك الدول.

٣- محاولة تفجير مناطق الأطراف للنظام الإقليمي العربي في أفريقيا، إضافة لما تقوم عليه سياسة إسرائيل من شد الأطراف، فإنها تسعى لتفجير مناطق الأطراف مثل السودان وموريتانيا، وعملت على خلق بذور العداء بين الشعوب العربية والأفريقية بدعاوى دينية وعرقية وثقافية، وتقوم إيران بمجاراة إسرائيل في ذلك للحصول على بعض المكاسب والنفوذ بما يخدم الأجندة الإيرانية.

٤- ضرب المصالح العربية في العمق الأفريقي.

ان المصالح السياسية الإيرانية هي التي مهدت للتمدد الشيعي في هذه الدول الأفريقية،ولكن الصواب أن التمدد الشيعي المذهبي في أفريقيا سبق المصالح الإيرانية لنظام الملالي، فقد هاجر كثير من شيعة لبنان لدول أفريقيا الخاضعة للاستعمار الفرنسي الذي استعمر لبنان، وكانت لهم جهود متواصلة لنشر التشيع مهدت لوصول السياسات الإيرانية اليوم، وساعد النفوذ الإيراني على تضخيم مكاسب التمدد الشيعي في أفريقيا.

النفوذ الأمريكي

لم تشكل أفريقيا أولوية في الاستراتيجية الأمريكية خلال سنوات الحرب الباردة، إذ اكتفت الإدارات الأمريكية في تلك الفترة بتوزيع مهام مراقبة التطورات فيها وحماية المصالح الأمريكية في بلدانها على قيادات عسكرية كانت توجد خارج القارة، لكن الأمر بدأ فى التغير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث باتت الولايات المتحدة تتدخل علناً في شؤون بلدان القارة،خصوصاً في تسعينيات القرن الماضي، فأرسلت قواتها إلى أكثر من بلد أفريقي، لكن تدخلها العسكري فشل في الصومال عام ١٩٩٣ فأحجمت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية عن المشاركة بقوات في عمليات حفظ السلام في القارة، وانحصر دورها في تقديم الدعم المالي واللوجيستي لبعض تلك العمليات وسرعان ما تغير الأمر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١، فعادت الولايات المتحدة إلى الاهتمام والتدخل المباشر في شؤون القارة في إطار الحرب العالمية على الإرهاب، ومع ذلك بقي الدور الأمريكي مقتصراً على منطقتي القرن الأفريقي والساحل الغربي، بحجة التصدي للتهديدات الإرهابية فيهما، فأقامت عام ٢٠٠٢ قاعدة عسكرية في جيبوتي، تابعة لما يعرف بالقوات الخاصة وقوة المهام المشتركة لمنطقة القرن الأفريقي التابعة للقيادة الوسطى، وهي مكلفة بالتصدي لما تسميها أهدافاً إرهابية، إلى

جانب القيام بتدريب القوات المسلحة لدول في المنطقة في مجالات مكافحة الإرهاب، كذلك تبنت إدارة جورج دبليو بوش عام ٢٠٠٢ ما عُرف بمبادرة الساحل،بهدف دعم قدرات كل من النيجر ومالي وموريتانيا وتشاد لحماية حدودها، ومنع تسلل الإرهابيين، وتهريب الأسلحة والمخدرات، ثم جرى توسيع هذه المبادرة عام ٢٠٠٥ لتشمل عشر دول أخرى في المنطقة، ضمن مبادرة أكبر لمكافحة الإرهاب في القارة الأفريقية وفي فبراير من عام ٢٠٠٧ أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش تشكيل قيادة عسكرية أمريكية موحدة للقارة الأفريقية.

وعكس قرار تشكيل قيادة عسكرية موحدة تغيراً في الأهمية التي توليها الولايات المتحدة للقارة،ولاحتمالات صراع المستقبل عليها وفيها، وارتبط بشكل وثيق بالتنافس علي النفط الأفريقي والمواد الأولية الأخرى، في ظل تزايد النفوذ الصيني في هذه القارة، الذي عرف نمواً مطرداً في عدة بلدان، إلى جانب علاقات صينية ـ أفريقية متنامية. وحاولت الإدارة الأمريكية بدءاً من عام ٢٠٠٧ إقناع دول المغرب العربي والساحل الأفريقي، بإقامة قواعد عسكرية أمريكية فيها، لكنها تخلت عن ذلك مقابل إقامة مقر قيادة أركان للأفريكوم وفي الجانب الاقتصادي، تزايد اهتمام الولايات المتحدة بالقارة خاصة في مجال

النفط،عندما ارتفعت وارداتها منه، خصوصاً في منطقة غرب أفريقيا، من ١٥ في المائة من إجمالي وارداتها من النفط قبل خمس سنوات إلى ٢٠ في المائة ويتوقع أن تصل إلى ٢٥ في المائة عام ٢٠١٥.

وفي سبيل حماية وتعزيز المصالح الأمريكية والنفوذ الأمريكي في أفريقيا،عملت الإدارات الأمريكية المتعاقبه منذ ستينيات القرن الماضي، على تقديم أكثر من ٥٠ مليار دولار مساعدات إلى دول جنوب الصحراء وأسهمت في تقديم المساعدات الإنسانية لبلدان القارة ولا يشكل حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وأفريقيا إلا نسبة ١ في المائة من مجموع التجارة الأمريكية، لذلك تضغط الولايات المتحدة على البلدان الأفريقية من أجل عقد اتفاقيات دائمة للتجارة الحرة، بغية تحرير تجارة السلع والخدمات، والحد من العوائق الاستثمارية.

<u>الهيمنة الأمريكية على أفريقيا</u>

لابد من إلقاء الضوء على فلسفة النظام الدولي الجديد الذي تبنته الولايات المتحدة وذلك من حيث الخصائص ومظاهر التوظيف والآثار المترتبة على ذلك فهناك مجموعة من الخصائص التي تميز النظام الدولي الجديد على سائر الأنظمة العالمية التي سادت على مر التاريخ البشري أهمها:

١- الهيمنة على القواعد والنظم التي تحكم العلاقات الدولية، بحيث يتمكن القطب المهيمن في هذه الحالة من جعل الأطراف الأخرى في النظام العالمي تفعل ما يريده بل يدورون في فلكه دون الحاجة إلى استخدام القوة المسلحة.

٢- السيطرة على الاقتصاد العالمي بحيث يكون اقتصاد القطب الواحد في هذه الحالة محورياً أو مركزياً بالنسبة لاقتصاد الدول الأخرى.

٣- الهيمنة العسكرية على العالم، حيث يتطلب من الدولة الأحادية المهيمنة في هذه الحالة أن تكون لها قوات هائلة منتشرة في كل بقاع العالم، مع إمكانية استخدام هذه القوات في أي لحظة وبدون مساعدة من الآخرين.

٤- السيطرة الثقافية على العالم، وهى قبول أطراف النظام العالمي ثقافة القطب المهيمن ذي التنوع الجذاب، في هذه الحالة لا تفرض القيم الثقافية بالقوة على بقية أطراف النظام العالمي، ولكن الأخذ بها والتحمس لها يكون بمحض الإرادة الحرة، على أساس أنها أفضل الخيارات المتاحة للبشرية .

obeikandi.com

توجهات الهيمنة الأمريكية الأحادية وعلاقتها بإفريقيا:

بعد سقوط حائط برلين في نوفمبر ١٩٨٩م وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، برزت قوى عظمى واحدة مهيمنة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلن رئيسها جورج بوش حينذاك في غمرة انتصاره على العراق في حرب الخليج الثانية عن ولادة نظام دولي جديد، تسوده العدالة والمساواة بين الدول ولم يمض وقت طويل حتى تبين للجميع أن هذا النظام الموعود ليس إلا تكريس للهيمنة الأمريكية على العالم تحت غطاء الشرعية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة، وكقوة أيديولوجية لا منازع لها بعد انتصار الليبرالية واقتصاد السوق، وكقوة اقتصادية مهيمنة، وقوة عسكرية جعلت الولايات المتحدة تسعى لبسط نفوذها على ألد أعدائها السابقين وحلفائها الدائمين في ذات الوقت.

وقد تم تحديد التوجهات السياسية الخارجية والعسكرية الأمريكية من قبل وزارتي الخارجية والدفاع والبيت الأبيض والكونجرس عام ١٩٩١م لإبراز المكانة الأمريكية العالمية والحفاظ عليها بهدف تحقيق مصالحها والحفاظ على أمنها القومي وسحق أعدائها التقليديين والقادمين من الشيوعيين والإسلاميين الراديكاليين من أجل السيطرة والهيمنة على العالم.

وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى تقرير بول وولفوفيتز مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية عام ١٩٩٢، وتقرير جيريميا الذي صاغه فريق من الخبراء العسكريين برئاسة الأميرال جيريميا وفيه يتصور السياسة العسكرية الأمريكية وفقاً لسيناريوهات نزاع محتملة وكذلك ورد في تقرير وولفوفيتز أن هدف السياسة الخارجية الأمريكية هو الهيمنة وإقناع خصوم محتملين بأن ليس عليهم التطلع إلى لعب دور أكبر، وللتوصل إلى ذلك يجب أن يبقى وضع القوة العظمى الأمريكية الوحيدة مستمراً عبر قوة عسكرية كافية لردع أية أمة أو جماعة أمم في تحد لتفوق الولايات المتحدة وينطبق هذا التحذير على الخصوم السابقين مثل ورثة الاتحاد السوفيتي كما ينطبق على الحلفاء ويجب عليه أن يتحرك بطريقة تمنع بزوغ نظام أمني أوروبي خالص يمكن له زعزعة استقرار حلف الأطلسي من هنا يفهم أن الخلافات التي احتدمت بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول قيادة حلف الأطلسي في المنطقة الجنوبية (حوض البحر المتوسط والعالم العربى) التي تتمسك الولايات المتحدة بها في حين يطالب بها الأوروبيون نظراً لوقوع المنطقة المذكورة على تخوم أوروبا وكذلك الخلافات حول اضطلاع أوروبا بدور مستقل داخل هذا الحلف بعيداً عن الهيمنة الأمريكية([1]).

١-نقلاً عن صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون ١٨ فبراير ١٩٩١

ورغم أن إفريقيا لم تحتل مكاناً واضحاً في التقارير المذكورة التي لم تذكر أي سيناريو نزاع محتمل في أفريقيا، إلا أن القوة العظمى الساعية لمنع خصومها وحلفائها على السواء من التفكير في لعب دور أكبر لا تستطيع تجاهل أهمية إفريقيا التي تغطي مساحة ٤٠.٣٠ مليون كيلومتر مربع يقطنها حوالي ٨٠٠ مليون نسمة، ويحتوى باطنها على ثروات ستزداد أهمية في التقسيم العالمي الجديد ويمكن القول أن أفريقيا أصبحت هدفاً معلناً للتوسع الأمريكي في العالم منذ أن وضعها فريق العمل الأمريكي في طلب الإستراتيجية الأمريكية في الفترة الممتدة المقبلة، ففي ٢١ سبتمبر١٩٩٣م أعلن عن ميلاد نموذج استراتيجي أمريكي جديد هو سياسة التوسع ليحل محل سياسة الاحتواء الذي أعلنه جورج كنان، ويعنى التوسع انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق الحر مكان الاستبداد والاقتصاد الموجه، ويعتبر هذا المسار هجومياً بالدرجة الأولي ويأخذ البعد الاقتصادي، على عكس سياسة الاحتواء الذي كان يعد برنامجاً دفاعياً يأخذ البعد العسكري وفي أكتوبر عام ١٩٩٦م قام وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر بجولة أفريقية، بدأها بزيارة جمهورية مالي الدولة الفرانكفونية، وتم البحث عن شراكة جديدة سياسية وعسكرية بين القارة الإفريقية والولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تقود إلى تشكيل قوة أفريقيا للرد على الأزمات تستفيد من التمويل والتدريب والعتاد والدعم اللوجستي للقوات الأمريكية.

هذا في وقت لا تمثل المساعدة الأمريكية للتنمية في إفريقيا سوى ٠.١ % من الناتج المحلى الإجمالي للولايات المتحدة، يذهب خمسها فقط إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء.

ولقد بدا واضحاً أن الولايات المتحدة نجحت في إغراء الأفارقة بالمشاريع التي طرحتها، الأمر الذي عبر عنه حديث دبلوماسي أمريكي في باماكو عاصمة مالي، أوردته إحدى افتتاحيات الصحف السنغالية الساخرة بالقول: فرنسا هي مثل الزوجة الأولى التي لم نخترها بملء إرادتنا نحن نمثل الزوجة الثانية المفضلة في غالب الأحيان ولقد أصبحت القارة الإفريقية مع بدايات عصر العولمة هدفاً لدبلوماسية التجارة الكبرى، التي جعلت منها الولايات المتحدة الأمريكية محور سياستها الخارجية، والزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون لمدة أحد عشر يوماً كانت تحمل فكرة التكامل بين الديمقراطية والتجارة الحرة، وتقع في إطار ما تسميه الولايات المتحدة تجديد أفريقيا بعد إهمالها من قِبل فرنسا([1]).

الرؤى الأمريكية لأفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:

بعد حوالي تسع سنوات من إعلان النظام الدولي الجديد ونهاية حرب

١- المصدر نفسه

الخليج الثانية عام ١٩٩١م جاء بوش الابن على رئاسة الولايات المتحدة عام٢٠٠٠م، حيث أعلن منذ وهلته الأولي أن الولايات المتحدة لا ترغب في الدخول في أي حرب مرة أخري بل ستسعى بالوسائل الدبلوماسية الأخرى حل جميع المشاكل في العالم، ولكن حدث ما لم يكن يتوقعه الرئيس الأمريكي ولا غيره من الساسة الأمريكان، حين تم تفجير برجي التجارة العالمي في نيويورك بواسطة طائرات مدنية ـ وهو ما يسمي بأحداث ١١ سبتمبر، حينها انقلبت السياسة الأمريكية رأساً على عقب وقامت بتحريك أساطيلها الحربية وجيوشها العسكرية نحو الشرق الأوسط وقامت باحتلال أفغانستان بقصد ضرب معاقل طالبان وتنظيم القاعدة، وقامت باحتلال العراق تحت دعاوى امتلاكه أسلحة دمار شامل، كما أعلنت الحرب ضد الإرهاب حين أعلنها الرئيس بوش أنها حرب غير محددة الزمان والمكان والأعداء، بل هي حرب ضد جميع الإرهابيين في أي مكان وزمان وفي خضم هذا الفوران الأمريكي لم تسلم أفريقيا من الضغوط الأمريكية بان تتعاون معها في حربها ضد الإرهاب، فقد رصدت المخابرات الأمريكية ٣٤ دولة أفريقية أن تنظيم القاعدة يعشش في أراضيها منها: كينيا وأوغندا وتنزانيا، حيث ربطت الولايات المتحدة هذه الأحداث بأحداث تفجير سفارتيها في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨م حين تم تفجيرهما في توقيت زمني واحد، وحين طلبت الولايات المتحدة من الدول الأفريقية التعاون معها في حربها ضد الإرهاب، فقد

تعاونت كل الدول الأفريقية دون استثناء حتى الدول التي تناصبها العداء مثل: ليبيا والسودان حيث كان التعاون كبيراً ولأقصي حد، وبعدها بدأت الولايات المتحدة تكرس ضرورة إقامة نظام ديمقراطي في الدول الأفريقية خاصة ذات الأنظمة الشمولية، كما أصبحت تبحث عن دولة مقر لاستضافة القوات الأفريكوم التي تتواجد في ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية والواقع أن الدول الأفريقية قد استجابت لكل الطلبات الأمريكية دون تردد بل أبدت رغبتها الأكيدة في التعاون معها بشكل يضمن لها نيل الرضا الأمريكي، فكانت نتيجة ذلك مزيد من الاهتمام والسيطرة الأمريكية على أفريقيا، كما أدت إلى الاستسلام والإذعان الأفريقي المطلق وغير المسبوق للتوجهات الأمريكية، هذا مما حفّز الأمريكان على التدخل في شئون الدول الأفريقية قاطبة دون استثناء وبطريقة سافرة، كما أصبحت العلاقات الأفريقية الأمريكية غير متكافئة بل يشوبها نوع من التوجس وعدم الثقة، وسيظل الحال هكذا إلى أن تغيّر الولايات المتحدة سياستها تجاه أفريقيا.

إن الزيارة التي قام بها الرئيس السابق بوش إلى أفريقيا عام٢٠٠٨م تعد الزيارة الأخيرة من نوعها لرئيس أمريكي لأفريقيا جنوب الصحراء حيث لم تقض زيارة بوش إلى أفريقيا غرضها المرسوم والمتوقع لها، فأراد بوش أن يرسل رسالة تذكارية تفيد أن هناك علاقات أمريكية أفريقية جيدة، فرغم أنه اختار دولاً محددة لزيارتها حسب واقع التوزيع

الجغرافي، وتجنّب الذهاب إلى مناطق الصراع الساخنة إلاّ أنه ظلّ يبحث عن حلفاء جدد للمشاركة والتعاون في برامج الاستثمار من خلال الأسواق الأفريقية، وكذلك طُرق البحث عن مصادر إنتاج الطاقة، كما هدفت الزيارة إلى البحث عن دولة تكون مقراً لقوات الأفريكوم ولكن الزيارة رسخت بعض المفاهيم التي مفادها أن أفريقيا أصبحت حاضرة في الذهن الأمريكي وأنها أصبحت تأخذ الطابع الاستراتيجي بالنسبة للساسة الأمريكان.

أفريقيا وصراع المصالح الدولية

منذ بداية مد الاحتلال الأوروبي تجاه أفريقيا خاصةً من قِبل بريطانيا وفرنسا، كان التركيز على المجال الاقتصادي والثقافي، ومنذ انحسار المد الاستعماري التقليدي وانسحابه من القارة الأفريقية سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى شغل الفراغ بناء على رؤيتها تجاه أفريقيا المبنية على أساس نظرية ملء الفراغ التي تفيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة ومؤهلة أكثر من غيرها من الدول الأوروبية على توجيه مجرى الأحداث في البلدان الأفريقية، وأن مجرد انسحاب الاحتلال الأوروبي من أفريقيا يكون فرصة مناسبة من أجل أن تحل الولايات المتحدة الأمريكية محل الملاك السابقين للموارد الأفريقية، ومحاولة الاستيلاء على إرث الاحتلال الذي خلفته بريطانيا في الكونغو

وأوغندا وغانا وسيراليون ونيجيريا وليبيريا باعتبارها إحدى القوى العظمى القديمة لتحل محلها الولايات المتحدة الأمريكية القوى العظمى الأولى في العالم حالياً وقد كان التنسيق والتكامل بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في النفوذ الأمريكي على المستعمرات البريطانية السابقة ودعم الأنظمة السياسية المرتبطة بالسياسة البريطانية في كل من غانا وأوغندا وكينيا حتى تكون حامية للمصالح والاستثمارات الأمريكية في المنطقة والتصدي للتقلبات السياسية والتغيرات الاجتماعية التي قد تهدد المصالح الأمريكية.

لقد كان مفهوم التوسع والاحتواء الأمريكي ينسجم مع مفهوم التوسع البريطاني الذي يقوم على أساس نظام ديمجرافي مستديم ومفهوم اقتصادي ديناميكي وانسجام اجتماعي معين ونظام سياسي ثابت، يرتكز على الإمبراطورية الاستعمارية الإنجليزية التي كانت تخوض النزاعات العالمية وتستخدم نفوذها السياسي والدبلوماسي الكبير في المؤتمرات الكبرى التي انعقدت من قبل في فيينا وباريس وبرلين، والتي ورثتها عنها الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة الهيمنة وأحادية القطب، برغم من أنها وجدت صعوبة في اختراق الستار الذي وضعته فرنسا على مستعمراتها بالمنطقة الغربية لأفريقيا، كانت انجلترا تمثل التهديد الواضح للتوسع الفرنسي في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط والمواجهة لروسيا التي حاولت زيادة رقعة سيطرتها في آسيا

وأجبرتها النزاعات على المصالح على مواجهة انجلترا في إيران وأفغانستان والهند والصين، وهو نفس الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في تنافسها مع فرنسا.

إن سياسات التوسع والهجرة والاستعمار والاستثمار ونقل الثقافة والديانة وتأسيس قواعد بحرية في أفريقيا، نجم عنها تغيير في السياسة البريطانية بانحيازها الواضح والصريح إلى الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها وتنافسها الذي تخوضه ضد فرنسا من أجل رعاية مصالحهما المشتركة في أفريقيا، وقد احتدم هذا الصراع بالتدخل الأمريكي في الصومال، ثم الفرنسي في رواندا، وحول المواقف من الحركات والأحزاب الإسلامية في السودان الجزائر، وحول السيطرة على النفط والنفوذ وتبني النزاع في جنوب السودان وإقليم دارفور.

ففي الجزائر دعمت فرنسا الحكومة الجزائرية في مواجهة الإسلاميين المتشددين، في حين أيدت الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة هؤلاء في السلطة كما عبرت فرنسا في مناسبات عديدة عن مخاوفها من التساهل الأمريكي حيال تواجد حركات إسلامية نشطة على الأراضي الأمريكية.

والتنافس الأمريكي– الفرنسي في أفريقيا هو بين الفرانكفونية والأنجلوفونية وعلى المصالح الاقتصادية والنفطية وتبين ذلك في الصراع الذي حدث في الكونغو بين شركة النفط الفرنسية ألف أكيتان

والأمريكية اوكسيدنتال بتروليوم والذي اتضح فيه أن الشركة الفرنسية لم تلب طلب الرئيس الكونغولي باسكال ليسويا بمساعدته على سد العجز الذي لازم موازنة عام ١٩٩٢م فتوجه صوب الشركة الأمريكية التي عرضت عليه مبلغ ١٥٠ مليون دولار مقابل التنازل عن بعض حقول النفط الواعدة هذا الأمر أغضب فرنسا التي تدخلت بقوة واستطاعت أن تزيح الشركة الأمريكية، وتحتفظ بامتيازات النفط في الكونغو، كان شيء مماثل قد حدث في الجابون عام ١٩٩٠م، وفي تشاد وأنجولا عامي ١٩٩٢ــ١٩٩٣م، حين كان الصراع الأمريكي ـ الفرنسي واضحاً ومباشراً، وكاد الفرنسيون يخسرون امتيازاتهم النفطية لصالح شركات أمريكية يتم النزاع الأمريكي ـ الفرنسي بالواسطة أيضاً كما حدث في بداية ١٩٩٤م بين الكاميرون ونيجيريا حول شبه جزيرة باكاشي فقد وقفت فرنسا إلى جانب ياوندي في مواجهة نيجيريا، وفي هذا الحال فإن الخلفية الحقيقية التي حكمت المواقف الدبلوماسية كانت رغبة فرنسا في التصدي لدولة أنجلوسكسونية تتعرض لدولة فرانكفونية وواقعة ضمن دائرة النفوذ الفرنسي([1]) وعلى صعيد الداخل الكاميروني دعمت فرنسا الرئيس بول بيا ضد خصمه جون ندى المقيم في مقاطعة أنجلوفونية في

---

١ ـ اشكالات العلاقات الأمريكية الفرنسية ـ جريدة النهار ٣ ديسمبر ١٩٩٤

الكاميرون والذي حظي بدعم السفارة الأمريكية في ياوندي، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الإطاحة بزعماء فرانكفونيين في تشاد و أفريقيا الوسطى، حيث يمتلك الفرنسيون فيهما نفوذاً وقواعد عسكرية مهمة.

ومنذ أن ترك السوفييت والألمان القارة الأفريقية، أخذ النزاع الفرنسي – الأمريكي طابعاً علنياً، وأصبح الفرنسيون يتهمون الأمريكان بأنهم يريدون الحلول محلهم حتى في الدول الفرانكفونية نفسها، في حين ينفي الأمريكيون ذلك بقولهم إنهم لم يعودوا مضطرين كما في السابق إلى مساندة أنظمة دكتاتورية في مواجهة المد الشيوعي، الأمر الذي كان يفعله الفرنسيون سابقاً ولا يزالون يمارسونه وعلى هامش الأهداف الإنسانية لعملية توركواز الفرنسية في رواندا كان هناك صراع فرنسي– أمريكي في الكونغو الديمقراطية وأوغندا حيث أعادت فرنسا إلى السلطة المارشال الفرانكفوني موبوتو سيسى سيكو، ووقفت ضد الرئيس الأوغندي يوري موسيفينى الأنجلوفوني القريب من الولايات المتحدة الأمريكية، الذي قدم أسلحة أمريكية إلى المتمردين في الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي كان يقوده جون قرنق في جنوب السودان ضد الحكومة السودانية، وأن انتصار التمرد الذي قاده لوران ديزيريه كابيلا ضد موبوتو سيسى سيكو في الكونغو الديمقراطية زائير سابقاً هو انتصار للولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا.

ويرى المراقبون أن تسليم السودان للإرهابي كارلوس في أغسطس ١٩٩٤م، مقابل دعم فرنسي تجلى في مساعدات عسكرية ضد التمرد الجنوبي، وسماح الفرنسيين للجيش السوداني بعبور أراضى أفريقيا الوسطي لمحاصرة المتمردين من الخلف، حينذاك أعلنت الحكومة السودانية عن إمكان توقيع عقود ضخمة مع شركات إعمار فرنسية وكانت المخابرات الفرنسية قدمت الدلائل للدكتور حسن الترابي بأن السي. آي. إيه تقف وراء الاعتداء التي تعرض له في مطار أوتاوا في مايو ١٩٩٤م، عندما اعتدى عليه مهاجر سوداني وكانت العلاقات الأمريكية ـ السودانية قد ساءت منذ مجيء الإسلاميين إلى السلطة في السودان في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، عندها أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها للسودان، وأقنعت صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي بوقف التعاون معه، قبل أن تضعه في ١٨ أغسطس ١٩٩٢م على لائحة الدول التي تساند وترعى الإرهاب الدولي، ثم قامت بدعم انفصاليي الجنوب، ومحاصرة السودان دبلوماسياً في المحافل الدولية ودعم الدول المجاورة المناوئة له كإثيوبيا وإريتريا وأوغندا لإسقاط نظام الخرطوم ذي التوجه الإسلامي. وهكذا فقد اعتبر المراقبون التقارب الذي حصل بين السودان وفرنسا على أنه أساساً تقارباً ضد الولايات المتحدة.

التنافس الفرنسي الأمريكى :

خلال جولة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك إلى القارة الأفريقية في الفترة من ٢٥- ٣٠ يونيو ١٩٩٨م التي شملت كلا من: ناميبيا وجنوب أفريقيا وموزبيق وأنجولا، اعترف شيراك بأن فرنسا مركزة منذ وقت طويل على العلاقات مع الدول الأفريقية الفرانكفونية، وأنه سوف يتجه صوب جنوب أفريقيا نحو علاقات شراكة وتعاون، وهى إحدى أهداف فرنسا في مرحلة التنافس على أفريقيا بين فرنسا وأمريكا وبلدان أوروبية غربية مثل: بريطانيا وألمانيا وبالإضافة إلى الصين، حيث تحتل فرنسا المرتبة الخامسة من الشركاء التجاريين والمستثمرين الأجانب في أفريقيا الجنوبية بعد ألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا واليابان، وتحاول بذل الجهد لتعويض تأخرها التجاري، والذي أثمر عام ١٩٩٧م، عندما زادت صادراتها إلى أفريقيا الجنوبية بنسبة ٣٠%، وهى النسبة الأكثر ارتفاعاً من بين الدول الصناعية، وفي الوقت نفسه زادت الوكالة الفرنسية للتنمية AFD من حضورها، وارتفعت عمليات المساعدات المالية في المنطقة إلى أكثر من ٢٠٠ مليون فرنك فرنسي في السنة. وتحاول فرنسا دفع التقارب التجاري وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية من خلال مزيد من الحوافز والاهتمام، وقد رافق الرئيس الفرنسي في جولته عددٌ كبيرٌ من رجال الأعمال، كمديري شركات السلاح الذين يقومون بالتفاوض حول صفقة تسليح مهمة لجيش جنوب

أفريقيا بعد أن وقعت الدولتان في مايو ١٩٩٨م اتفاق تعاون عسكري يقوم على التدريب والتسليح وتبادل الخبرات وقد نوه الرئيس الفرنسي بالجهود التي دفعت المجموعة الدولية لتخفيف ديونها على موزمبيق الدولة التي وصل فيها النمو الاقتصادي إلى ٧% عام ١٩٧٧م، على أثره انخفض التضخم إلى ٥.٧%، في العام ١٩٩٨م بعد أن كان ٧٠% عام ١٩٩٤م، وكانت فرنسا قد ألغت في عام ١٩٩٨م ٢.٢ مليار فرنك من ديونها المستحقة لها على موزمبيق كما فعلت مع جنوب أفريقيا وناميبيا وبذلك فقد استمرت فرنسا بأن تُولى جل اهتمامها بالمساعدات العامة للتنمية الأفريقية، وتؤسس المجموعات الإقليمية التي تحفظ وجودها الفرانكفوني في ظل تنافس طائل بينها وبين القوي الأخرى وقد قال الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك مؤكداً ذلك: أن فرنسا تقع جغرافياً في أوروبا، ولكنها تنتمي تاريخياً إلى أفريقيا والمحيط الهندي هذا ما يعزز وجودها التاريخي دون الآخرين.

إذا كان الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون يفاخر بأنه أول رئيس أمريكي يقوم بجولة طويلة هادفة لأفريقيا بعد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الذي زار نيجيريا وليبيريا عام ١٩٧٨م، وبعد مرور سريع لروزفلت في زامبيا عام ١٩٤٣م لحضور مؤتمر الدارالبيضاء، فإن الفرنسيين معتادون على الزيارات الدورية المتبادلة مع الزعماء الأفارقة والمباحثات المستمرة السنوية والدائمة معهم وأن أول زيارة قام بها

الرئيس الفرنسي جاك شيراك للخارج بعد انتخابه، كانت إلى أفريقيا التي زارها ثلاث مرات في فترة حكمه، فقد بدأ جولته بساحل العاج والغابون والسنغال عام ١٩٩٥م، ثم بنين في ديسمبر من العام نفسه، ثم الغابون والكونغو في يوليو١٩٩٦م.

إن فرنسا لا تستطيع التخلي عن أفريقيا نسبةً لأهميتها الإستراتيجية وتحقيق مصالحها الذاتية، فقد أكد شارك جوسلان، الذي حضر المؤتمر الوزاري التحضيري للقمة الفرنسية الأفريقية في بوركينافاسو إلى جانب وزير الخارجية فيدرين، والتي عقدت في نهاية نوفمبر ١٩٩٨م في باريس، أكد بقوله: إن من غير المطروح بالنسبة إلى فرنسا التعبير عن أي تراجع لدورها في أفريقيا([1]) وقد دأب الفرنسيون، منذ عهد جيسكار ديستان، على القول - إن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي لا تزال فرنسا قادرة على تغيير مجرى التاريخ فيها، أي أنها المنطقة الوحيدة في العالم التي تتذكر فرنسا فيها دائماً أنها ما تزال قوة عالمية عظمى. حيث يعتمد الفرنسيون على ميزات عديدة تجعلهم يطمئنون على وضعهم في أفريقيا رغم السياسة الهرمة والتراجعات الموجعة التي أبدتها فرنسا.

إن فرنسا لا تملك إمكانيات التصدي للنفوذ الأمريكي المتزايد، لذلك

١- الأطلسية الجديدة والدفاع الأوربي -غسان العزي، ص٤٢.

فهي تؤيد تقاسماً ودياً للنفوذ في هذه القارة، لكن أمريكا تحاول إحداث تغيير عميق في المفاهيم الجيوإستراتيجية في القارة الأفريقية بغية السيطرة النهائية على دولها ضمن النظام الأحادي القطب التي تهيمن عليه، وتسعى لتكريس هيمنتها. وتركز اهتمام الأمريكيين في أفريقيا على دائرة محيطها في البحيرات العظمى والقرن الأفريقي في كلٍ من إريتريا وإثيوبيا، وفي وسط أفريقيا في أوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا والكونغو وصولاً إلى جنوب أفريقيا وناميبيا وقد سجل الفرنسيون تراجعاً بدأ من الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) التي تتجه صوب الشركات الأمريكية لتوقيع اتفاقيات اقتصادية معها([1]).

ويجدر القول ـ إن تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة البحيرات الكبرى، انعكس بتراجع في كل مناطق القارة الأفريقية، إذ بلغ تواجدها العسكري في السنغال ١٣٠٠ جندي وساحل العاج٥٣٠ وتشاد ٨٤٠ وجمهورية أفريقيا الوسطي ١٥٠٠ وجيبوتي ٣٢٠٠ والغابون ٦٠٠ والكاميرون ٦٠ جندي، أي بعدد ٨٠٣٠ عسكرياً حتى أواخر عام ١٩٩٦م. وهو وجود تدعمه ثماني اتفاقيات دفاعية مع ثماني دول أفريقية، بحيث يمكن لفرنسا التدخل عسكرياً كما حدث في مايو ١٩٩٦م عندما تدخلت في أفريقيا الوسطي حين أرسلت خمسمائة جندي لتعزيز الحامية الفرنسية

١ـ مصدر سابق ص ٤٢

المتمركزة شمال البلاد مع وسائل قتال ثقيلة بحجة حماية حوالي ألف فرنسي يعيشون هناك إن الفرانكفونية التي يجرى تطور ودعم مؤسساتها عبر العالم و أفريقيا على الرغم من تغير المعطيات السياسية والاقتصادية، إذ يعتقد الفرنسيون أن تأثيرهم يبقى راسخاً بسبب صعوبة استبدال طرق التفكير والثقافة لدى ستين مليون أفريقي يتحدثون الفرنسية، وامتلاكها عشرات المدارس الابتدائية والثانوية في أفريقيا، وأكثر من أربعين مؤسسة ثقافية خاصة ومئات المراكز الثقافية، وهناك حوالي ١٧٠٠ مدرس فرنسي في أفريقيا، وتخصيصها حوالي ملياري فرنك كمساعدات علمية وثقافية لأفريقيا ولا تزال فرنسا تعد هي أولي الدول المصدرة لمنتجاتها إلى دول غرب أفريقيا مع الاحتفاظ بـ ٢١% مما تستورده هذه الدول، وهى تسبق الولايات المتحدة واليابان وألمانيا بالرغم من خفض قيمة الفرنك الفرنسي– الأفريقي بمعدل ٥٠% في يناير ١٩٩٤م.

وبمعزل عن القناعات الأيديولوجية دعمت فرنسا العديد من القادة الأفارقة رغم عدم قناعتها بأدائهم، فإن فرنسا حرمت ليبيا المطالبة بحقوقها في إقليم أوزو على الحدود مع تشاد، كما دعمت الرئيس التشادي إدريس ديبي بعد سقوط نظام حسين حبري عام ١٩٩٠م، وهجوم المعارضة التشادية على قصره عام ٢٠٠٨م، حيث لم يغب

المبدأ المعروف في السياسة فرق تسد عن السلوك الفرنسي في أفريقيا الذي ساهم في تأجيج حروب دامية طويلة الأمد بين دول أفريقية عديدة.

وإذا كان الفرنسيون يشددون على عامل الثقافة واللغة، فإن الأمريكيين في أفريقيا يركزون على إغراءات التجارة والربح والعائد المادي في ظل العولمة، وقد تركز الصراع والتنافس في بدايات عام ١٩٩٧م، في منطقة البحيرات الكبرى حيث قاد التيار الفرانكفوني رئيس زائير الأسبق موبوتو، الذي كان يرأس التجمع الاقتصادي للبحيرات العظمى CEPOL، ويضم الكونغو وبوروندي ورواندا التي تنتمي إلى عالم الفرانكفونية (الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية)، وقاد التيار الثاني رؤساء كل من أوغندا والكونغو (زائير سابقاً)، ونائب رئيس رواندا وهم ينتمون إلى قطاع التبادل التفضيلي- ZEP - في أفريقيا الجنوبية الشرقية، وهى منطقة أفريقية واسعة للناطقين بالإنجليزية الأفضلية فيهاففي جميع الأحوال - فإن المساعدات الفرنسية المقدمة لأفريقيا، وزيارات زعمائها الدورية لها لن تكفي لصد النفوذ الأمريكي المتزايد سياسياً وعسكرياً واقتصادياً و ثقافياً، ولكن رغم الانحسار الواضح في النفوذ الفرنسي لصالح الزحف الأمريكي نحو أفريقيا، يعلن الفرنسيون دائماً أنهم ليسوا في خانة التراجع عن مواقعهم الأفريقية الوحيدة التي تبقت لهم في العالم، ويظل الهدف النهائي للتنافس الفرنسي الأمريكي على أفريقيا وأسواقها وخاماتها، هو توسيع وتعميق وزيادة النفوذ

والوجود الاقتصادي والتجاري والعسكري للدولتين في الدول الأفريقية، وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة من معونات اقتصادية وعسكرية وفنية ومنح مالية وتعليمية، والتمهيد لذلك من خلال وسائل الاتصال والبرامج وقد تجسد الاهتمام الأمريكي والفرنسي بالأسواق الأفريقية في زيارتي كل من الرئيس الأمريكي والفرنسي والزيارات المتكررة لوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى القارة الأفريقية.

إن التنافس الأمريكي – الفرنسي هو معطى في الخارطة الجغرافية السياسية الجديدة بعد عقود من التكامل خلال الحرب الباردة عندما تركت أمريكا لفرنسا دور الشرطي في أفريقيا هذا المعطى الجديد يدفع فرنسا إلى تصور أشكال شراكة جديدة مع أفريقيا لوقف المفارقة التي تحدث عنها وزير التعاون الفرنسي شارل جوسلان بقوله: فرنسا تقدم الأساس من المساعدة والولايات المتحدة تجني الحسنات الاقتصادية لهذه المساعدة([1])، ويقول: إن فرنسا تقدم مساعدات متنوعة لأفريقيا تعادل عشرة أضعاف ما تقدمه الولايات المتحدة، وذلك نسبةً إلى الناتج الوطني في هاتين الدولتين، وقد جسد الرئيس الفرنسي ساركوزي عندما قرر السير على مسار سلفه الرئيس السابق جاك شيراك في المنافسة والتصدي للمد الأمريكي الأفريقي، حيث قام بعد انتخابه بأول زيارة

١- اسرائيل وأفريقيا – مجدى حماد ص ٢٦

له إلى الجزائر وتـونس في ٩ أكتوبر٢٠٠٧م، وذلك من أجل إحياء فكرة إقامة الاتحاد المتوسطي، بهدف محاولة بناء الفضاء الاقتصادي المتوسطي لصنع امتداد لجنوب فرنسا خاصة بعد توسع الاتحاد الأوروبي إلى الشمال حيث إن فرنسا تتمتع بارتباط ومصالح مشتركة بين دول المغرب العربي، وخلال هذه الزيارة أبرمت اتفاقية مع الجزائر

الصراع الفرنسى الأمريكى على أفريقيا

تتسارع وتيرة الأحداث فى الشرق الاوسط والقارة الأفريقية، وتشهد تصعيداً فى الفترة الأخيرة فى الصراع المسلح، ففى ساحل العاج تتواصل المعارك فى العاصمة أبيدجان، بين القوات الموالية لكل من الرئيس المنتهية ولايته لوران جباجبو وخصمه الحسن واتارا، وسط مؤشرات واتهامات من قبل الامم المتحدة لهذه القوات المتقاتلة بارتكاب مجازر في غرب البلاد أكدتها بعثة الامم المتحدة في ساحل العاج بتقريرها الذى أصدرته حول مقتل ٣٣٠ شخصاً في مدينة دويكويه (غرب) إضافة الى الوضع الأمنى المتدهور فى ليبيا نتيجة المعارك المسلحة والكر والفر بين الثوار والنظام الليبى وسط مشاركة حلف شمال الاطلسى فى المعارك،وإعلان الولايات المتحدة عن إنهاء مشاركة قواتها بصورة مباشرة في العملية العسكرية في ليبيا، مكلفة بريطانيا وفرنسا وغيرهما من حلفائها في حلف الناتو باستكمال المهمة وبالرغم من وجود اتفاق معلن على الإطاحة بالرئيسين، جباجبو والقذافى، إلا أن هناك أبعاد

وصراعات خفية بين الأطراف المتحالفة،ويأتى الصراع الفرنسى الأمريكى فى مقدمتها ويشكل الصراع الرئيسى فى القارة الأفريقية تحديداً.

والعلاقات الفرنسية الأمريكية وفقاً للباحث المغربى حسن مصدق، تشكل استثناءً فريدًا من نوعه في تاريخ الشعوب نظرًا لأن كلاً من الشعب الأمريكي والفرنسي لم يتحاربا قط، أما اليوم فتجد صراعاً متعدد الأبعاد وجديد في تحدياته وأساليبه بين كل من فرنسا والولايات المتحدة، وهى حرب دون مدافع ولكنها أشد وأقوي حيث توجد صراعات خفية ومعلنة تحتاج إلي إيضاح ومسائل غامضة تحتاج إلي تحديد، وأضحت العلاقات الفرنسية الأمريكية بحاجة إلي مراجعة خاصة بعد تصريح هنري كيسنجر: من هنا فصاعداً، لن تكون الأمور كما كانت عليه بين فرنسا والولايات المتحدة، وتصريح دونالد رامسفيلد: من ليس معنا فهو ضدنا.

الطوارق بين أمريكا وفرنسا

تعيش القارة الأفريقية ومعها العالم العربي لحظات حرجة تتمدد فيها واشنطن لتحل محل انجلترا في الشرق الأوسط وتنحسر فيها فرنسا في القارة الأفريقية وفيها وجد الطوارق أنفسهم الرقم الصعب في هذه المعادلة حيث حاولت الجزائر ومصر مساندة رئيس مالي الذي حاول

إيهام أمريكا المصابة بهوس مكافحة الإرهاب بأن هناك تواجد كاذب للقاعدة أوتعاون مزعوم بين بعض فصائل الطوارق مع الجماعة السلفية للحصول على دعم أمريكي لقتل الطوارق ومنع قيام دولة لهم.

لكن اللوبي الإسرائيلي المتمثل في منظمة AIPAC المتحالفة مع رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد أبوبكر الأنصاري قد أحبطوا المشروع الجزائري – المالي – المصري الرامي لقتل الطوارق بحجة مكافحة الإرهاب وفهمت مالي أن تزكية AIPAC لأبى بكر الأنصاري أهم لدى صناع القرار الأمريكي من تزكية مبارك لرئيس مالي أمادو توماني توري كشريك في الحرب على الإرهاب وهذا ما دفع واشنطن لدفع السعودية لتحريك المسار الفلسطيني ورعاية اتفاق مكة المكرمة وبداية تخلي أمريكا عن حلفها مع مصر بسبب تزكية مصر لرئيس مالي المعادي للسامية الذي يقتل الطوارق باسم مكافحة الارهاب.

لقد ظلت مالي منذ استقلالها تستعمل معاداتها لإسرائيل للحصول على دعم الدول العربية في حربها ضد الطوارق بسبب عدائها لإسرائيل ساعدها جمال عبد الناصر في حشد دعم العالم الثالث لها ضد ثورة كيدال بعد سقوط حليف الطوارق نوري السعيد رئيس حكومة الهاشميين في العراق، وقد فتحت مصر جامعاتها للماليين الزنوج ليخرجوا كوكبة من الدبلوماسيين العنصريين المعادين للطوارق وقامت مصر في التسعينات بإقناع مالي باتخاذ موقف ضد صدام حسين حتى يتمكن حسني مبارك من

استخدام علاقته مع واشنطن لتزكية مالي في حربها ضد الطوارق وطيلة التسيعنات حتى عام ٢٠٠٦ كان الرئيس المصري المزكي الوحيد لرئيس مالي أمادو توماني توري لدى الأمريكيين حتى تأسس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد وأطلق رئيسه أبوبكر الأنصاري مشروع الهلال السامي فقلبت IPACA الطاولة على مالي ومصر رأساً على عقب وأصبح رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد أبوبكر الأنصاري المفضل أفريقيا وشرق أوسطياً لدى واشنطن ولم تعد مصر قادرة على تحسين صورة المجرم المالي أمادو توماني توري لأن مبارك نفسه فقد احترام المحافظين الجدد لتزكيته معادي للسامية مثل رئيس مالي ومحتقر من طرف اللوبي الإسرائيلي بسبب دعمه وتسليحه لمالي لقتل الطوارق.

ومع انحسار الدور الفرنسي في القارة الأفريقية وتحالف مرشحين أقوياء في فرنسا مع رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد من أمثال سركوزي فإن الطوارق في طريقهم للاستقلال لأن واشنطن ترى في قيام دولة لهم متحالفة مع إسرائيل رداً على تسليح بعض الأنظمة العربية لمالي ضماناً لمصالحها في الشرق الأوسط وشمال وغرب أفريقيا أن يكون لإسرائيل حليف مسلم حقيقي ولد تحالفهما من رحم المعاناة المشتركة مؤامرات أنظمة عربية تناصب شعبي الطوارق وإسرائيل ضحايا المحارق والتجارب النووية ومؤامرات ودسائس الحكام العرب مصلحة عليا أمريكية يضاف إليها مصلحة البترول التي يقدمها الطوارق

لإسرائيل والقواعد الخلفية لإسرائيل ومقر للقيادة الأمريكية الأفريقية في تمبكتو عاصمة أزواد دولة الطوارق.

ومحاولة التصدي لقيام دولة الطوارق من طرف الجزائر أو مصر مضيعة للوقت مثلما كان السعي لتدمير إسرائيل مضيعة للوقت لأنهم ببساطة هم في مواجهة مع واشنطن وأي شخص من الطوارق يدخل في حلف مع الجزائر أو مصر كما فعل إياد غالي مصيره الفشل وقد نبذه شعب الطوارق لأن الطوارق اليوم يريدون الاستقلال وكل من يبيع نفسه لأعداء القضية يرميه شعب الطوارق في مزبلة الخونة وكل محاولة للتصدي لمشروع استقلال الطوارق مضيعة للوقت فدولة الطوارق سوف يبنيها الغرب كما بنى إسرائيل وسوف يحميها كما حمى إسرائيل ومن الأفضل للقادة العرب أن يحذوا حذو العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز والعاهل الأردني وكذا باقي القادة الذين أيدوا قيام دولة الطوارق.